

استخدام نموذج sherrord للتنبؤ بفشل المصارف
دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الاهلية في محافظة
نينوى للمدة (2007-2009)

Using Sherrord Model For Predicting In The Banks
Failure/ An Applied Study Of A Sample Of The
Private Banks In The Nineveh Governorate, For The
Period (2007-2009)

زهراء صالح الخياط

مدرس مساعد - قسم إدارة الأعمال

كلية الحدباء الجامعة

Zahra'a S. Aal-Khayat

Assistant Lecture- Business Management Department

Al-Hadba'a Al-Jamia'a College

Zahraa_saleh50@yahoo.com

تاريخ قبول النشر

تاريخ استلام البحث 2012/7/31

2012/12/27

المستخلص

يهدف البحث إلى تطبيق أنموذج Sherrord الموضوع عام 1987 على بعض المصارف الأهلية العراقية والوقوف على مدى نجاح أو فشل هذه المصارف بالاستمرار والبقاء في العمل ومدى تعرض قروضها للتعثّر وماله من آثار سلبية، وقد شملت الدراسة الأعوام 2007 – 2009 والاستناد إلى بعض المؤشرات المالية كمتغيرات رئيسية، تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها ضرورة تبني المصارف نماذج التحليل المالي للتنبؤ بالفشل كأنموذج Sherrord لمعرفة فيما إذا كانت الشركات التي ستقرضها ستكون قادرة على الاستمرار بالتسديد أم لا. ويوصي البحث بأهمية استخدام هذا الأنموذج كأحد أساليب التنبؤ بالفشل المالي المعتمد في المصارف.

الكلمات المفتاحية: التنبؤ المالي، الفشل المالي، المصارف.

Abstract

The study aims to an application sherrord model presented in 1987 on the subject of some of the Iraqi private banks and study on the success or failure of these banks and continue to study in business and the extent of their loan exposure to the faltering and its negative effect. The study includes the years (2007-2009) and based on some indicators of the financial variables as a basit variables. The study reached to a set of conclusions, the most important one

Key words: Forecasting Finance, Financial Failure, Banks

المقدمة

يشكل الفشل المالي أحد التحديات الأساسية التي تواجه الكثير من المصارف لاسيما عندما تتعدد مظاهره اقتصادياً ومالياً، الأمر الذي يستدعي دراسته مبكراً قبل أن يستفحل ويترك آثاراً سلبية على أوضاع المصارف، بحيث يمتد الأمر إلى خروجها من قطاعها الاقتصادي الذي تنتمي إليه، وتتجسد أهمية رصد دلائل ومؤشرات الفشل، وهي في بواورها الأولى بغية اتخاذ القرارات الكفيلة بمنع حدوث حالات الفشل أو التعثر وخاصة على الصعيد المالي.

منهجية البحث

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في مدى إمكانية تطبيق أنموذج Sherrord على المصارف الأهلية في محافظة نينوى .

أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من خلال استخدام هذا الأنموذج واعتماده في المصارف بحيث يكون بمثابة الإنذار المبكر عن خطر تعثر القروض .حيث إن التنبؤ بتعثر القروض يعود بالفوائد الجمة على إدارة المصرف لمعرفة مدى سلامة الوضع المالي للمتعاملين (المقترضين)، ومن ثم معرفة مقدار مايتطلب من مخصصات للقروض المشكوك في تحصيلها وتوضيح أهمية التنبؤ بتعثر على المصارف وجعل المصرف في وضع يمكنه من الاستمرار في المستقبل وتصحيح الاوضاع قبل وقوع التعثر.

هدف البحث

يتجسد هدف البحث في استخدام أحد نماذج التنبؤ بالفشل المالي عن طريق تطبيقه على عينة من المصارف الأهلية العراقية .

فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها: إن تطبيق نموذج sherrord في المصارف الأهلية العراقية يؤدي إلى تحقيق الدقة في عملية تصنيف القروض وبالتالي التحديد الدقيق لمخصصات للديون المشكوك في تحصيلها.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وذلك من خلال الاستعانة بالاطاريح والرسائل الجامعية والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع البحث، فضلا عن اعتماد المنهج التحليلي من خلال التطبيق على عينة البحث.

عينة البحث

تم اختيار مجموعة من المصارف الأهلية العاملة في محافظة نينوى، وذلك لتوفر البيانات المالية، وهذه المصارف هي مصرف بغداد، مصرف الشرق الاوسط للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ومصرف دار السلام للاستثمار. ويغطي البحث المدة من 2007-2009.

الدراسات السابقة

1. (دراسة الحبيطي 2001) جاءت بعنوان استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف: تتلخص هذه الدراسة بمناقشة وتحليل أحد الفروض المحاسبية، وهو فرض الاستمرار الذي يشتق منه فروض أخرى مثل فرض الدورية، ويعتمد عليه أكثر من مبدأ محاسبي مثل مبدأ الكلفة

التاريخية، وحاولت الدراسة إيجاد وسيلة لاختبار صحة هذا الفرض وبالخصوص لتلك الشركات التي تروم طلب التسهيلات والقروض من المصارف من خلال الاعتماد على أنموذج sherrord بعد أن قام بتطبيقه على عينة مكونة من شركتين كحالة دراسية، وقد توصل الباحث إلى إمكانية استفادة المصارف من هذا الأنموذج لتصنيف قروضها أو جدولتها وفقاً للشركات في استمرار نشاطها مستقبلاً.

2. **دراسة (صالح وآخرون، 2000)** بعنوان تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي: هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تعرض الشركات العراقية والأردنية كعينة للبحث إلى الفشل المالي باستخدام أنموذج Altman للتنبؤ بالفشل المالي، وتوصلت الدراسة إلى تفاوت مؤشرات النجاح والفشل بالنسبة لشركات العينة بحيث رجحت النتائج كفة النجاح بالنسبة لأغلب الشركات العراقية، في حين رجحت كفة الفشل بالنسبة للشركات الأردنية.

3. **(دراسة الوتار، 2008)** بعنوان دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية: توصلت الدراسة إلى أهمية وجود معلومات محاسبية ملائمة لجميع القرارات ولاسيما في الأسواق المالية، ودقة أنموذج التمان في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية العراقية، حيث أظهر الأنموذج إمكانية عالية في التنبؤ تصل إلى 94%، وذلك من خلال استخدام أهم النسب المالية في تصنيف الشركات إلى ناجحة ومتعثرة، ومقارنة هذه النتائج مع النتائج التي تم التوصل إليها من تطبيق أنموذج التمان على البيانات الفعلية للشركات عينة البحث.

الاطار النظري للبحث

أولاً- مفهوم الفشل المالي ومراحله وأسبابه

1. مفهوم الفشل المالي

يعد الفشل المالي من الظواهر التي تمر وتعرض لها الشركات حيث يشير (الحبيطي، 2001، 221) إلى أن للفشل في الشركات مفهومين: أحدهما فشل اقتصادي، والآخر فشل مالي، وينصب الأول على قياس نجاح أو الفشل اعتماداً مقدار العائد على رأس المال، وتعد الشركة فاشلة عند عجزها عن تحقيق عائد مناسب على رأس المال المستثمر الذي يتناسب والمخاطر المتوقعة، ويؤشر الثاني عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المستحقة عليها في مواعيدها المقررة. أما (صالح وآخرون، 2000، 177) فيرى أن الفشل يعبر عن عدم قدرة الشركة على الاستمرار بالعمل في السوق وتقديم منتجاتها إلى المستهلكين. في حين ينظر (جبل، 2004، 188) إلى الفشل بأنه عجز عوائد الشركة في تغطية كل التكاليف ومن ضمنها كلفة تمويل رأس المال. والفشل المالي هو عدم استطاعة الشركة سداد التزاماتها للدائنين والوفاء بديونها (Schall and Haley, 1986, 733). يشير (Pringle and Harris, 1984, 623-633) هو أن تكون خصوم والتزامات الشركة أكثر من أصولها، أي أن صافي رأس المال أقل من صفر.

تأسيساً على ما تقدم ترى الباحثة انه من الممكن تعريف الفشل المالي بأنه عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها المالية.

2. مراحل الفشل المالي

الخطا [13]

يجب تحديد مراحل الفشل المالي التي تمر بها الشركة لاتخاذ التدابير والمعالجات اللازمة لتفادي الوصول إلى مرحلة التصفية وبالتالي خروج الشركة من الحياة الاقتصادية، ومن هذه المراحل هي:

أ. مرحلة الحضانة

تعد هذه المرحلة الأولى ومما لا شك فيه أن الشركة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة، وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرائق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء من دون رأس مال عامل (الغصين، 2004، 29).

ب. مرحلة الفشل الاقتصادي

يشير (مطر، 1997، 161) إلى أنه يتمثل بفشل المشروع في تحقيق عائد مناسب على الاموال المستثمرة فيه. وتنطبق هذه الحالة على مشروع يحقق عائداً على الاستثمار اقل من التكلفة المرجحة للاموال المستثمرة فيه .

ج. الفشل المالي

يرى (النجار، 1999، 11-16) إن هذا المفهوم أقل غموضاً من المفهوم الاقتصادي، ويعرف بأنه مواجهة الزبون لظروف غير متوقعة، إذ تؤدي إلى ضعف مقدرته على توليد تدفقات نقدية كافية لتغطية الالتزامات المستحقة عليها يأخذ مظهرين هما :

• العسر المالي الفني: Technical Insolvency

إن العسر الفني يعني عدم قدرة الشركة على استخدام سياسته العادية في الحصول على النقدية المطلوبة لاستخدامها في مواجهة التزاماتها المستحقة وغالباً ما تتجه الشركة إلى فرض العديد من الاجراءات المتشددة (الطويل، 2008، 57) .

• العسر المالي الحقيقي: Real Insolvency

يمكن اعتبار العسر المالي أنه مشاكل حادة في السيولة لا يمكن حلها من دون تحجيم كبير في عمليات هيكله الشركة (فوستر، 2003، 491). إن العسر المالي الحقيقي أشد خطورة من العسر الفني المالي على الشركة، ويحدث عندما تكون القيمة السوقية لجميع موجوداتها لا تكفي للوفاء بالتزاماتها المالية، ويصبح المركز المالي متقلبا بالديون ودممها المدينة تصبح بحكم الديون المعدومة، وبطالبا الدائنين بتصفية الشركة من اجل استرداد ما يمكن أن يسترده من حقوقهم، ويتفرع العسر الحقيقي إلى مرحلتين هما (خالد، 2003، 86):

أ. مرحلة الفشل القانوني

يشير (النجار، 1999، 360) إلى أنه في هذه المرحلة لا تستطيع الشركة التحكم بالفشل، الأمر الذي يتطلب اتخاذ الإجراءات القانونية لإعلان الإفلاس تمهيداً لتصفيتها.

ب. مرحلة إعلان الإفلاس والتصفية

في هذه الحالة التي لا تستطيع فيها المؤسسة دفع ديونها، ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها قضائياً لإدارتها (Schall and Haley, 1986, 723)، أو هو إجراءات قانونية لتسهيل أو إعادة تنظيم الأعمال ونقل لبعض أو كل أصول الشركة للدائنين (Ross and et al., 1999, 430).

مما تقدم يلاحظ أن للفشل عدة مراحل أو مؤشرات لتنبئيه الشركة من الوقوع في مخاطر الافلاس، وبالتالي خروجها من الحياة الاقتصادية، إذ إن الفشل المالي لا يأتي

بصورة فجائية، حيث إن الإفلاس هو المرحلة النهائية التي تصل إليها الشركة بعد عدة مراحل تمر بها الشركة و سواء كان افلاساً مالياً، حيث تعجز الشركة عن تسديد التزاماتها أو افلاساً قانونياً إذ يتم الاعلان عنه بصورة رسمية، وبالتالي بإمكان الشركة تجاوز هذه المرحلة عن طريق التعرف على أسباب الفشل أولاً، ثم تطبيق أحد نماذج التنبؤ بالفشل المالي ثانياً من أجل درء أو تخفيض مخاطر الافلاس.

3. أسباب الفشل

ركزت معظم الدراسات التي تعرضت إلى أسباب الفشل إلى أنها ترجع إلى عدة عوامل أهمها (الطالب، 2000، 45-46) و (جبل، 2004، 188-189):

- أ. المنافسة الشديدة وعدم قدرة المنشأة على الوقوف بوجه المنافسين .
- ب. العوامل الاقتصادية المتمثلة بالظروف الاقتصادية المحلية للبيئة التي تعمل في إطارها الشركة وكذلك الظروف الاقتصادية الدولية .
- ج. ضعف إدارة الشركة وعدم علميتها .
- د. ارتفاع كلفة المصادر التمويلية
- هـ. الخسائر المتراكمة .
- و. ظاهرة العولمة ومالها من تأثير كبير على فشل كثير من الشركات بسبب سيطرة الشركات العملاقة على أسواق الكثير من البلدان وخاصة البلدان النامية، مما أدى إلى إفلاس الكثير من الشركات .
- ز. التطورات التكنولوجية المتسارعة وعدم إمكانية الشركات من مسايرتها .

تأسيساً على ما تقدم يمكن تصنيف أسباب للفشل المالي، فضلاً عن ما سبق إلى أسباب مالية والتي تعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس الشركة كفقدان السيولة النقدية وعدم القدرة على تسديد التزاماتها وأسباب خارجية كالتطورات التكنولوجية والمنافسة الشديدة وأسباب إدارية تتمثل في ضعف الإدارة.

ثانياً- مفهوم التنبؤ المالي وأهميته

1. مفهوم التنبؤ المالي

يعد (النجار، 1999، 390) أن التنبؤ المالي جزء من التخطيط المالي والذي يعتبر بدوره أساس الإدارة المالية. أما (الطالب، 2000، 22) فيرى أن التنبؤ هو عبارة عن استخدام المنهج العلمي لاستقراء الأحداث المستقبلية ومحاولة السيطرة على حالة التغير في عوامل البيئة أو التكيف معها لتحقيق الاهداف المنشودة وتجنب الشركة التعرض لحالات التعثر والفشل. وقد عرف (Monks, 1977, 273) التنبؤ بأنه "التقدير المستقبلي لمستويات أعمال المنظمة في ظل ظروف بيئة عدم التأكد. نقلاً عن (الطالب، 2000، 22). ويمكن تعريف التنبؤ المالي بأنه "مجموعة من التقديرات والنتائج المتعلقة بالمستقبل والتي يتم إعدادها بناء على أسس علمية وأساليب رياضية وإحصائية وباستخدام بيانات مالية تاريخية سابقة للوصول إلى معلومات مستقبلية بهدف المساعدة في مواجهة الظاهر والاحداث والنتائج المالية المستقبلية" (الهباش، 2006، 61). وتفيد عملية التنبؤ في تقدير الاحتياجات المالية للشركة، قصيرة وطويلة الأجل لتلبية متطلباتها الحالية والمستقبلية (النعيمي والخرشه، 2007، 111).

2. أهمية التنبؤ بفشل الشركات

الخطا [15]

ترجع أهمية التنبؤ المالي لكونه أداة هامة تمكن من مساعدة متخذي القرارات الاقتصادية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية أو التمويلية بشكل مناسب وسليم، فضلاً عن أن التنبؤ المالي يساعد في تخفيض درجة عدم التأكد، ويعمل على تقييم المخاطر المحتملة والمتعلقة بالمستقبل (الهباش، 2006، 61). وأخذ هذا النوع من التنبؤ يحتل أهمية متزايدة في مجال الإدارة المالية، لما يترتب على فشل الشركات من أضرار كبيرة للاطراف ذات المصلحة بأداء الشركة، فللتنبؤ أهمية بالغة في بقاء واستمرار الشركات في أداء مهامها، إذ إن ضعف قدرة الشركات على القيام بالتنبؤات الصحيحة يقود إلى تعثر هذه الشركات واحتمال فشلها، لذا فالتنبؤ يشكل محوراً من محاور العمل الإداري في الشركات المعاصرة التي تعمل في عالم يتسم بالتغير والحركة المستمرة (الطالب، 2000، 22-26). ويؤكد (صالح وآخرون، 2000، 178) ان التنبؤ بالفشل يحقق العديد من المزايا الايجابية لمن يتوقعه في الوقت المناسب، ويرى (عبدالله، 1999، 36) أن التنبؤ بالفشل يمثل أهمية كبيرة للجهات الآتية نقلا عن (صالح وآخرون، 2000، 174). (فoster، 2003، 490-491):

1. المصارف حيث تهتم بالفشل لما يترتب عليه من اثار في كل من :
 - قروضها القائمة .
 - قروضها قيد الدراسة .
 - أسعار وشروط قروضها .
 - إمكانية التعاون مع المقترضين لمعالجة المشاكل القائمة .
 - توقيت الانسحاب .
 2. المستثمرون: لتقويم سلامة استثماراتهم المرغوبة من غير المرغوبة.
 3. إدارة المؤسسات: لأجل التعرف على مؤشرات الفشل والتعامل على أسباب معالجتها.
 4. الجهات الرسمية : تجنباً للالتزامات في القطاع العام أو الخاص .
- مما تقدم يلاحظ أن أهمية التنبؤ بالفشل المالي تعد بمثابة الانذار المبكر عن المشاكل المالية التي تعاني منها الشركة والتي لا بد من تداركها قبل فوات الأوان.**

الاطار العملي

استخدام نموذج Sherrord 1987

- لهذا الأنموذج هدفان هما (الحيالي، 2004، 255):
- أ. تقييم مخاطر الائتمان: حيث يستخدم من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للمشاريع الاقتصادية، إذ يجري تقسيم القروض على خمس فئات بحسب درجة المخاطرة وهي:

الجدول 1

تقسيم القروض إلى فئات حسب درجة المخاطرة

ت	فئة القرض	قيم مؤشر الفشل المالي Z
1	فئة اولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	$5 \leq Z$
2	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$20 \leq Z \leq 25$
3	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	$5 \leq Z \leq 20$
4	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	$-5 \leq Z \leq 5$
5	فئة خامسة (قروض خطرة جدا)	$Z < -5$

المصدر: (الحيالي، وليد ناجي، 2004)، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، عمان-الأردن، ص255.

ب. **الفشل المالي:** يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار المشروع في الحياة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرة المشروع وعلى مزاولته نشاطه في المستقبل. ويصاغ هذا الأنموذج بموجب المعادلة الآتية:

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20 X4 + 1.2 X5 + 0.1 X6$$

إذ إن

$$Z = \text{مؤشر الإفلاس}$$

$$X1 = \text{صافي رأس المال العامل/ جملة الاصول}$$

$$X2 = \text{الاصول السائلة/ جملة الاصول}$$

$$X3 = \text{جملة حقوق المساهمين/ جملة الاصول}$$

$$X4 = \text{صافي الربح قبل الضريبة/ جملة الاصول}$$

$$X5 = \text{جملة الاصول/ جملة الخصوم}$$

$$X6 = \text{جملة حقوق المساهمين/ جملة الاصول الثابتة}$$

الجدول 2

الاوزان الترجيحية بحسب أهمية كل واحد منها

المتغير	نوعها	وزنها النسبي بالنقاط
X1	مؤشر سيولة	17
X2	مؤشر سيولة	9
X3	مؤشر رفع	3.5
X4	مؤشر ربحية	20
X5	مؤشر رفع	1.2
X6	مؤشر رفع	0.1

المصدر: مطر محمد، (1997)، "التحليل المالي: الاساليب والادوات والاستخدامات العملية"، ط1، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان، الاردن. ص174

إن هذا الأنموذج يخدم أغراض تحليل الائتمان في المصارف التجارية من زاويتين. فمن جهة يمكن استخدامه في تقييم المركز الائتماني للشركات التي تتقدم بطلبات الحصول على قروض أو تسهيلات مصرفية، أي كأداة يسترشد بها مدير الائتمان أو لجنة القروض في اتخاذ منح التسهيلات أو القروض. ومن جهة أخرى يمكن أيضاً استخدام الأنموذج من قبل إدارة التدقيق الداخلي بالمصرف أو من قبل المدقق الخارجي كأداة لتقييم المخاطرة المحيطة بمحفظة القروض، ومن ثم تقدير مخصص القروض المتعثرة الواجب تكوينه بخصوص هذه المحفظة. كما يفيد في تحديد معدل الفائدة الخاص بالقروض وكذلك في تصميم جداول متابعة أو مراجعة القرض (مطر، 1997، 174).

يلاحظ من هذا الأنموذج أعلاه ما يأتي (مطر، 1997، 175):

1. إن الوزن الأكبر للنسب المالية المكونة له هو من نصيب تلك التي تختبر قدرة الزبون على السداد أي نسب السيولة ونسب الملاءة أو الرفع المالي. لأن الغرض الأساسي للأنموذج هو استخدامه في تحليل الائتمان .

الخطا [17]

2. إن مؤشر الجودة أو النوعية المستخدم في تصنيف المنشأة طالبة القرض، أو في تصنيف قروض المحفظة يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطر. بمعنى إن ارتفاع قيمة هذا المؤشر يدل على جودة القرض أو على قوة المركز المالي للشركة الحالية طالبة القرض، ومن ثم انخفاض درجة المخاطر والعكس بالعكس.

تحليل النتائج ومناقشتها عرض النتائج

الجدول 3

نتائج تطبيق معادلة Sherrord على مصرف بغداد

Z	X6	X5	X4	X3	X2	X1	السنة
11.21	0.69	1.2	1.2	0.73	4.32	3.06	2007
16.94	0.79	1.2	6.02	6.02	0.36	2.55	2008
8.21	0.75	1.2	0.49	0.49	3.23	2.04	2009

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة .

يوضح الجدول 3 إن مؤشر الجودة z لمصرف بغداد للمدة 2009-2007 بلغ 11.21، 16.49، 80.21 على التوالي هي أقل من 20 ضمن الفئة الثالثة، وهذا يعني أن القروض التي يقوم بمنحها هي قروض متوسطة المخاطرة، هذا يدل على أن أصحاب القروض سوف يتأخرون عن التسديد في الموعد المحدد، وهذا يعني أن المصرف لن يكون بمأمن إذا لم يتحوط بشكل جيد من المخاطر المحيطة بهذه القروض الممنوحة وتكوين مخصص مناسب للقروض المشكوك فيها، على الرغم من ذلك أبقى المصرف مخصص الديون المشكوك فيه من دون زيادة .

الجدول 4

نتائج تطبيق معادلة Sherrord على مصرف الشرق الاوسط

Z	X6	X5	X4	X3	X2	X1	السنة
10.15	0.21	1.2	0.8	0.42	2.25	5.27	2007
8.27	0.21	1.2	0.4	0.39	5.22	0.85	2008
9.04	0.16	1.2	0.4	0.49	5.94	0.85	2009

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

يبين الجدول 4 أن مؤشر الجودة خلال الاعوام 2007-2008-2009 بلغت 10.15 و 8.27 و 9.04 على التوالي، وهذا يعني أن المصرف منح قروضاً من الفئة الثالثة أي قروض متوسطة المخاطرة بالمقارنة مع مؤشر الجودة، كما مبين في جدول 1. وعليه فإن على المصرف أن يزيد من مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

الجدول 5

نتائج تطبيق معادلة Sherrord على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

Z	X6	X5	X4	X3	X2	X1	السنة
---	----	----	----	----	----	----	-------

14.77	0.90	1.2	0.8	0.95	6.84	4.08	2007
37.19	0.83	1.2	0.8	0.63	7.38	26.35	2008
54.22	1.31	1.2	0.8	0.7	5.67	44.54	2009

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

يبين الجدول 5 في سنة 2007 كان مؤشر الجودة z لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار يشير إلى 14.77، أي إن قروضه ضمن الفئة الثالثة (انظر الجدول (1)) أما في عامي 2008 – 2009 فبلغ مؤشر الجودة 37.19 و 54.22 وبمقارنة بجدول الفئات (1) يلاحظ أنها ضمن الفئة الأولى أي قروض ممتازة (عديمة المخاطرة)، أي أن اصحاب القروض قادرين على التسديد في الموعد المحدد، وهذا ما أدى بالمصرف إلى تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

الجدول 6

نتائج تطبيق معادلة Sherrord على مصرف دار السلام

Z	X6	X5	X4	X3	X2	X1	السنة
228.7	0.85	1.2	142.2	0.49	83.97	0.17	2007
76.28	1.38	1.2	0.8	0.46	72.27	0.17	2008
14.22	1.52	1.2	0.6	0.56	8.64	1.7	2009

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة.

يوضح الجدول 6 أن مؤشر الجودة z لمصرف دار السلام في الأعوام 2007 – 2008 بلغ 228.7 و 76.28 على التوالي كان المصرف يمنح قروضاً من الفئة الأولى عديمة المخاطر. انظر الجدول 1 أما في عام 2009 فبلغ مؤشر الجودة z 14.22، إذ أصبح المصرف يمنح قروضاً من الفئة الثالثة، أي قروض متوسطة المخاطرة. انظر الجدول 1.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً- الاستنتاجات

1. إمكانية تطبيق أنموذج Sherrord على المصارف العراقية .
2. يعد الفشل المالي من الظواهر السلبية التي تتعرض لها الشركات والتي يؤدي بها إلى خروجها من السوق.
3. للفشل المالي عدة مؤشرات يمكن خلالها تجنب الوصول إلى مرحلة إعلان الإفلاس.
4. يعد دقة التنبؤ بالفشل المالي ذا أهمية وبمثابة الانذار المبكر للشركة وتجنب الوقوع خطر العسر والإفلاس.
5. تفاوتت قيمة Z بين المصارف عينة البحث، إلا أن أغلب المصارف كانت تقدم قروضاً من الفئة الثالثة، وعلى هذا يجب أن تتوخى الحذر من احتمالية تأخير المقترضين عن التسديد في المواعيد المحددة .
6. على مصرف بغداد والشرق الأوسط ودار السلام أن تقوم بزيادة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لكونها تقدم قروض من الفئة الثالثة .

7. كشفت نتائج التحليل ان مصرف الموصل للتنمية والاستثمار هو أفضل المصارف عينة البحث، حيث تمتاز محفظة قروضه ضمن الفئة الأولى، وهذا ما أدى به إلى تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.
8. بإمكان المصارف تطبيق هذا الأنموذج على الشركات التي ستعرضها لمعرفة فيما إذا كانت هذه الشركات ستكون قادرة على الاستمرار في تسديد التزاماتها من القروض .
9. بإمكان المصارف الاستفادة من هذا الأنموذج لتبويب قروضها بحسب الفئات ولتعزيز ضماناتها عند قيامها بمنح القروض للشركات طالبة القرض .

ثانياً- المقترحات

1. نوصي المصارف عينة البحث باستخدام هذا الأنموذج كأسلوب من أساليب التنبؤ بالفشل المالي.
2. ينبغي على المصارف عينة البحث استخدام هذا الأنموذج للكشف المبكر عن أية حالات تعثر في القروض وتداركها قبل أن تؤثر سلباً عليه وتعرضه للفشل أو للتعثر.

المصادر

أولاً-المصادر باللغة العربية

1. التقارير السنوية للمصارف عينة البحث 2007 - 2009 .
2. جبل، علاء الدين، 2004، "تحليل القوائم المالية"، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، سوريا .
3. الحبيطي، قاسم محسن، 2001، استخدام نماذج التحليل المالي في اختبار فرض الاستمرار المحاسبي للمنشآت طالبة الاقتراض من المصارف-حالة دراسية، مجلة تنمية الراقدين، مجلد 23/2، عدد 64 .
4. الحياي، وليد ناجي، 2004، "الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي"، الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. www.ao-academy.org
5. خالد، مرعي حسن، 2003، "دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية"، اطروحة دكتوراه غير منشوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
6. صالح، عصام محمد، وغزوان سليم، مصطفى منير، 2000، تحليل بقاء المنشآت دالة للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات العراقية والاردنية المساهمة، مجلة كلية الراقدين الجامعة للعلوم، عدد 4، السنة الثالثة .
7. الطالب، صلاح عبد الرحمن، 2000 ، "تكييف ادوات التحليل المالي لقياس مستوى النجاح منشآت الاعمال"، اطروحة دكتوراه غير منشوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
8. الطويل، عمار اكرم عمر، 2008، "مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر: دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية-غزة. www.kantakji.com
9. الغصين، هلا بسام عبدالله، 2004، " استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة"، الجامعة الاسلامية - غزة.
10. فوستر، جورج، 2003، "تحليل القوائم المالية"، تعريب خالد علي احمد كاجيجي و ابراهيم ولد محمد فال، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.
11. مطر، محمد، 1997، "التحليل المالي: الاساليب والادوات والاستخدامات العلمية"، ط1، الشركة الجديدة للطباعة والتجليد، عمان، الاردن .

12. النجار، فريد، 1999، "البورصات والهندسة المالية"، مؤسسات الشباب الجامعة، الاسكندرية، مصر.
13. النعيمي، عدنان تايه، ياسين كاسب الخرشنة، 2007، "اساسيات في الادارة المالية"، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
14. الهباش، محمد يوسف، 2006، "استخدام مقاييس التدفق النقدي والعائد المحاسبي للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية"، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية-غزة.
15. الوتار، سيف عبد الرزاق، 2008، "دور المعلومات المحاسبية في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية"، رسالة ماجستير غير منشوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.

ثانياً. المصادر باللغة الاجنبية

1. Ross, Westfield and Jordan, 1999, "essential of corporate finance" Irwin McGraw-Hill, second edition .
2. Schall, D.L. and Haley .W.C , 1986, "Introduction to financial management, McGraw – Hill book company.
3. Pringle, J. and Harris ,S.R, 1984, "Essential of managerial finance ", Scott foreman , United state of America .